الأمم المتحدة S/PV.5890

# مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٩٠**

الاثنين، ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، الساعة ١٨/٤٥

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السير جون ساورس | (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد سفرنتشوك |
| | إندونيسيا | السيد كليف |
| | إيطاليا | السيد أزريلّو |
| | بلجيكا | السيد بل |
| | بنما | السيد سويسكم |
| | بوركينا فاسو | السيد تيندريبيوغو |
| | الجماهيرية العربية الليبية | السيد الدباشي |
| | جنوب أفريقيا | السيد كومالو |
| | الصين | السيد هوانغ هنغجيانغ |
| | فرنسا | السيد لكلير |
| | فييت نام | السيد هوانغ شي ترونغ |
| | كرواتيا | السيد فلوفيتش |
| | كوستاريكا | السيد ويسلدر |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد وولف |

## جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في دعم إصلاح قطاع الأمن

تقرير الأمين العام عن ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن (S/2008/39)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-33604 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٤٥

**إقرار جدول الأعمال**

أُقر جدول الأعمال.

**صون السلم والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في دعم إصلاح قطاع الأمن**

**تقرير الأمين العام عن ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن (S/2008/39)**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/39 ، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

''يشير مجلس الأمن إلى البيان الذي أدلى به رئيسه في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/3)، ويؤكد أن إصلاح قطاع الأمن يمثل عنصرا أساسيا في أي عملية لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء في بيئات ما بعد الصراع. ويقر مجلس الأمن بأن إنشاء قطاع للأمن يتسم بالفعالية والكفاءة المهنية ويخضع للمساءلة هو أحد العناصر الضرورية لوضع الأساس للسلام والتنمية المستدامة.

''ويرحب مجلس الأمن بجهود الأمين العام في مجال إصلاح قطاع الأمن ويحيط علما بتقريره المعنون 'ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن' المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/39).

''ويثني مجلس الأمن على جنوب أفريقيا وسلوفاكيا لمبادرتهما المشتركة في عقد حلقة العمل الدولية بشأن تحسين دعم الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن في أفريقيا، في ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ ويحيط علما بالرسالة المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ الموجهة من الممثلَين الدائمَين لجنوب أفريقيا وسلوفاكيا (S/2007/687). ويشجع مجلس الأمن على بذل المزيد من الجهود المماثلة.

''ويسلم مجلس الأمن بأن إصلاح قطاع الأمن هو عملية طويلة الأجل، ويؤكد مجددا أن تحديد النهج الوطني والأولويات الوطنية من أجل إصلاح قطاع الأمن هو حق سيادي للبلد المعني ومسؤوليته الأساسية. وينبغي أن تكون هذه العملية ممتلكة وطنيا وذات جذور راسخة في الاحتياجات والظروف الخاصة للبلد المعني. ويشدد مجلس الأمن على أن الدعم القوي من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يشكل أيضا أمرا حاسم الأهمية في تمتين القدرات الوطنية مما يعزز تولي البلد نفسه زمام أمور عملية الإصلاح، وهذا أمر حاسم لاستدامة هذه العملية.

''ويقرّ مجلس الأمن بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم الجهود الرامية لإصلاح قطاع الأمن على الصعيد الوطني ويشدد على ضرورة استمرار مشاركتها. وفي هذا الصدد، يؤكد مجلس الأمن على ضرورة اتباع الأمم المتحدة لنهج كلي ومتسق إزاء إصلاح قطاع الأمن على نحو

ما أوصى به الأمين العام، بتشاور وثيق مع الدول الأعضاء.

”ويشدد مجلس الأمن على أن دعم الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن يجب أن يتم في إطار واسع النطاق من سيادة القانون وينبغي أن يسهم في التعزيز الشامل للأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون، فضلا عن جهود إعادة التعمير والتنمية الأوسع نطاقا. وسيتطلب ذلك التنسيق مع جميع الجهات الفاعلة المعنية في الأمم المتحدة، لا سيما من الفريق المعني بالتنسيق في مجال سيادة القانون والموارد، لضمان اتساق النهج.

”ويؤكد مجلس الأمن الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه لجنة بناء السلام، عن طريق استراتيجياتها المتكاملة لبناء السلام، في ضمان استمرار تقديم الدعم الدولي للبلدان الخارجة من الصراع. ويقرّ مجلس الأمن أيضا بأهمية استمرار التعاون الوثيق والشراكات الوطيدة مع الجهات الفاعلة من خارج الأمم المتحدة، ولا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة الثنائية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل، حسب الاقتضاء، إدراج توصياته المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن في التقارير الدورية التي يصدرها بشأن عمليات الأمم المتحدة التي صدر تكليف بها من مجلس الأمن.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2008/14.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.